ملف الهجرة ورقة تخدم أردوغان وتكبل أوروبا

برلين تدعو إلى تحديث اتفاق اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا

لا يـزال الاتحاد الأوروبي يراهن علىٰ اتفاق الهجرة مع تركيا الذي وقع في 2016 كأحد الحلول المتاحة حاليا للتوقى من موجة مهاجرين جديدة تعمق الخلافات بين الدول الأعضاء، إلا أن الرهان الأوروبي علىٰ أنقرة وإن نجح نسبيا في الحد من تدفق اللاجئين إلى أراضيه فإن ثمنه السياسي كان باهظا.

모 برليان – تعكس دعوة ألمانيا إلى تحديث اتفاق اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مخاوف مشروعة من موجة هجرة جديدة تعمق الخلافات التي تقسم بلدان الاتحاد الأوروبي، إلا أنَّ دبلوماسيين غربيين يرون في أتفاق الهجرة الحالي مع أنقرة ورقة مساومة تخدم الرئيس التركى رجب طيب أردوغان وتقوض وحدة الصف الأوروبي وسياساته الخارجية.

وقال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس الاثنين "إننا نحتاج لتحديث تعاوننا مع تركيا في مسالة الهجرة"، مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي سيستفيد بشكل كبير من تطوير وتحديث اتفاق الهجرة مع أنقرة.

وتابع ماس "في ظل كل تلك الصعوبات التي نواجهها مع الحكومة التركيلة، إلا أنه يجب أن نعترف بأنها تحملت من أجلنا عبء هجرة لا يستهان به". وسيتطلب الاتفاق الجديد من الاتحاد الأوروبي تقديم المزيد من التمويل لتركيا.

وتنص اتفاقية اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، من بين أمور أخرى، على أن تتخذ أنقرة إجراءات صارمة ضد الهجرة غير المصرح بها إلىٰ الاتحاد الأوروبي، وأن تعيد اليونان المهاجرين الذين وصلوا إلى جزر بحر إيجة بشكل غير قانوني إلىٰ تركيا.

ويلجا النظام التركي في كل مرة تصطدم فيها أجنداته بانتقاد أو رفض أوروبى إلى إعادة تدوير ورقة الهجرة واللاجئين لتحصيل مكاسب سياسية وكبح إي اجراءات عقابية تحاهه وهو ما نجح فيه في مناسبات عدة، ما يضع الاتحاد الأوروبي أمام معادلة صعبة فالاكتفاء بالتحذير لم يعد يكبح اندفاعة أنقرة أما معاقبتها فقد تعود بالوبال

وكلما تدهورت العلاقة بين الاتحاد وأنقرة تعمد تركيا إلى السماح للمهاجرين غير الشرعيين بالمرور عبر بحر إيجة إلى اليونان قبل أن يواصلوا طريقهم إلىٰ الفضاء الأوروبي. وحقق اتفاق الهجرة لأردوغان مكاسب



ضريبة سياسية باهظة لاتفاق الهجرة مع أنقرة

أطلقتها شيمال سوريا.

سياسية أثرت سليا على السياسات الخارجيـة للاتحـاد الأوروبـي والتي تستوجب إجماع جميع الدول الأعضاء وهو ما لا يمكن تحقيقه خاصة في قضية الهجرة الخلافية.

ويعوّل الرئيس التركي في كل مرة يضيق هامش المناورة لديه ويصعد جيرانه الأوروبيون في حدة لهجتهم تجاه أجنداته التوسيعية في شيرق المتوسط على وجه الخصوص على هذه الورقة التسى تقسسم الأوروبيين وتثير مخاوفهم فــي أن واحــد، لإجهاض أي



وأدى إعلان تركيا في مطلع العام الماضيي فتح حدودها مع اليونان إلى

هایکو ماس

سنستفيد من تطوير وتحديث اتفاق الهجرة

وتنظر برلين بجدية بالغة إلى هذا

وتعرقل ألمانيا دائما اتضاذ أي عقوبات اقتصادية ضد تركيا في مواجهة أجندات الهيمنة للرئيس التركيى مدفوعة بالمضاوف من موجة لاجئين مماثلة لتلك التي وقعت في 2015، ما يعرض أمن دول التكتل إلى الخطر والاضطرابات.

التهديد، فالمستشارة أنجيلا ميركل عازمـة علـئ تفادى أزمـة مهاجرين

سياسات أنقرة في سوريا وهدد بفرض عقوبات عليها. وعبر مئات الألوف الحدود إلى أوروبا من تركيا عبر اليونان في 2015

و2016 قبل إبرام اتفاق توسط فيه الاتحاد الأوروبي للحد من تدفقهم، لكنّ أعداد الوافدين الجدد ارتفعت منذ

وبحسب أرقام المفوضية العليا للمهاجرين، وصل أكثر من 46 ألف مهاجر إلى اليونان عام 2019، ما يزيد عن عدد الوافدين إلى إسبانيا وإيطاليا ومالطا وقبرص معا.

وحتى إن كان هذا الرقم لا يقارن بمليون لاجئ وصلوا إلى أراضيها عام 2015، فــإن تزايد الأعداد يعيد طرح مسئلة استقبال اللاجئين في اليونان، ولاسيما مع اكتظاظ المخيمات التي أقيمت لاستقبالهم في جزر بحر إيجة، ما يجعلها عاجزة عن استقبال موجة جديدة من المهاجرين قد تتأتى عن الوضع المتأزم في شرق المتوسط.

وتندد تركياً في كل مرة يعترض فيها الاتحاد الأوروبي على سياساتها التوسيعية في سيوريا أو في شيرق المتوسيط خصوصا بعدم وفاء الاتحاد الأوروبي بوعوده، معتبرة أنه عاجز عن الالتزام باتفاق تم التوصل إليه عام 2016 ونص علي إعفاء الأتراك من تأشيرات الدخول الأوروبية لقاء ضبط أنقرة حركة الهجرة.

وهذه ليست المرة الأولئ التي تشهر تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين، فيها تركيا سلاح اللاجئين لتحقيق بعدما رفض الاتحاد الأوروبى دعم مكاسب سياسية أو عسكرية، حيث لوحت العام الماضى بالسماح لهؤلاء بالمرور نحو أوروباً في محاولة لكسب تأييد الاتحاد الأوروبي لعملية عسكرية

ويرى متابعون أن الاستثمار التركي في ملف الهجرة بالتزامن مع سلوكياته المزعزعة لاستقرار وأمن المنطقة في كل مرة، يضعان الاتحاد الأوروبي أمام تحدي اتخاذ خطوات عملية وبلورة استراتيجية موحدة لكيفيــة التعامل مع هــذا المعطىٰ الذي بات يكبل الدول الأوروبية ويجعلها تتخذ موقف المتفرج مما يحدث في مياهها الإقليمية مكتفية ببيانات تهديد ووعيد لم تعد أنقرة تأخذها على

ووجه وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في وقت سابق تحذيرا إلى مفوض السياسة الخارجية بالاتصاد الأوروبي جوزيب بوريل قائلا إنه "إذا لم يتم تحقيق تقدم في محادثات انضمام بلاده إلى التكتل الأوروبي" فإن "تركيا ستستمر بعدم

وقف الراغبين بالتوجه" إلى أوروبا. واستقبلت تركيا 3.5 مليون لاجئ سوري وأنفق الاتحاد الأوروبى ثلاثة مليارات يورو لمساعدتهم في إطار اتفاق يعود إلى العام 2016 للدَّد من الهجرة إلى أوروبا، لكن تركيا تقول إن التكتل لا يفي بعهوده.

انتهت بقتل جميع المحتجزين

أردوغان مصر على حظر حزب

الشعوب الديمقراطي

الموالي للأكراد

أنقرة - وافقت المحكمة العليا في

تركيا الاثنين على النظر في دعوى

رفعتها الحكومة لحظر أبرز حزب

سياسي مؤيد للأكراد، في خطوة من

شانها إضعاف خصم كبير للرئيس

رجب طيب أردوغان الذي يتزايد

ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء

عن تقريــر لتلفزيــون "أن.تي.في"، أن المحكمة الدستورية قبلت لأئحة

اتهام موسعة ضد حزب الشعوب

الديمقراطي، بتهم انفصالية، بعد

رفض لائحــة اتهام سابقة معللة ذلك

من جانب الولايات المتحدة، التي

انتقدتها باعتبارها تقويضا محتملا

لإرادة الناخبين الأتراك، وإضعافا

لنتبحة انتخابات 2023 الرئاسية

وترغب تركيا في حل حزب الشعوب

الديمقراطي وتجميد حساباته

المصرفية ومنع أكثر من 450 من

أعضائه من ممارســة السياسة بسبب

ما تصفه بأن له صلات بالمسلحين

وينفى حزب الشعوب الديمقراطي،

وهـو ثالث أكبر حزب في البرلمان،

خضوعه لتأثير من حرب العمال

الكردستاني المحظور، المُصنف

كمنظمـة إرهابية من جانـب الولايات

المتحدة والاتحاد الأوروبى وكذلك

ويتعرض حزب الشعوب

الديمقراطي لحملة قمع عنيف منذ

اعتقال زعيمه صلاح الدين دميرطاش

ومـذّاك أوقف المئات مـن أعضاء

الحزب وتم تبديل العشرات من رؤساء

البلديات التابعين له في جنوب شرق

تركيا، حيث يشكل الأكراد غالبية

وتعيين أخرين اختارتهم الحكومة

وتضاعفت حدة الانتقادات

الموجّهة إلى حرب الشعوب

الديمقراطى بعد عملية عسكرية تركية

فاشلة لتحريس 13 رهينة يحتجزهم

حزب العمال الكردستاني في العراق،

في العام 2016.

الأكراد الساعين للحكم الذاتي.

وتحظي القضية بمتابعة عن كثب

بعيوب إجرائية في مارس.

والبرلمانية.

واتهم الحزب أردوغان بـ"استخدام القضاء كأداة لإعادة تشكيل المشهد السياسي، قبل عامين من موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية التي يبدو أن الحكومية سيتخوض خلالها معركة قاسية في ظل التحديات الاقتصادية. وسيؤدي الحظر المحتمل لحزب الشعوب الديمقراطي إلى تغير كبير في المشهد السياسي قبل سنتين من الانتخابات التشريعيّة والرئاسية التى يبدو أنها ستكون صعبة بالنسبة إلى أردوغان، في ظل التحديات الاقتصادية وتأكل شعبيته المتنامية.

ويرى مراقبون في الخطوة حملة تصفيات سياسية مبكرة بدأت قبل استحقاق انتخابي يشكل بالنسبة إلى الرئيس التركي وحزبه العدالة والتنمية اختبارا وجوديا سيحدد مصير مستقبله السياسي، وسط توقعات واستطلاعات رأي تشير إلى أنه بات أضعف وأقل شعبية.

ويشير هؤلاء إلى أن ما يقلق أردوغان أكثر في هذه المرحلة هو حزب الشعوب الديمقراطي الذي من المحتمل أن يشكل داعما كبيرا لحزب الشعب الجمهوري، أكبر أحراب المعارضة، في انتخابات 2023 والذي قد يطلب من قواعده الانتخابية التصويت لصالحه. ومنذ أخر انتخابات تشريعية

في يونيو 2015 وبعد أن انتزع حزب الشعوب الديمقراطي فوزا يعتبر ساحقا بعد ثلاث سنوات من تأسيس الحــزب وتخطيه عتبة الـــ10 في المُّئة من الأصوات المطلوبة لدخول البرلمان (حصل حينها على نسبة 13 في المئـة) لأول مرة منذ ما يزيد عن عقد، أصبح الحزب يمثل كابوسا بالنسية إلى أردوغان، فقد حرم فوز الحزب المؤيد للأكراد حينها حرب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم، من الأغلبية البرلمانية المريحة.

ومنذ ذلك التاريخ يتعرض الحزب ونوابه والأعضاء فيه إلى حملة أمنية شرسية ومعظم الملاحقات القضائية بحقهم تتعلق بتهم الإرهاب أو الدعاية

انتكاسة ماكرون ولوبان في الانتخابات المحلية الفرنسية تحذير لرئاسيات 2022

모 باريس – يطرح الأداء الضعيف لحزبي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وزعيمة اليمين المتطرف مارين لويان في الانتخابات المحلية الأحد تساؤلات حول سيناريو المواجهة المرجحة بينهما في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية عام 2022، غير أن نسبة المقاطعة التاريخية تجعل أي استخلاصات موضع تشكيك.

ويعتبر المراقبون منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام 2017 حين وصل

ماكرون إلى السلطة بعد استقطاب أصوات من اليمين واليسار إلى الوسط ملحقا هزيمة ساحقة بلوبان في الدورة الثانية، أن هذا السيناريو قد يتكرر عام 2022، وهو ما رجحته أيضا استطلاعات الرأى فيما بدت الأحزاب التاريخية غارقة في تناقضاتها والصراعات الشخصية

غير أن الـدورة الأولىٰ من انتخابات المناطق والمقاطعات الأحد رسمت مشهدا



نتائج لا تعكس التوقعات

من الناخبين الفرنسيين، وهو في غالب وكتبت صحيفة لو فيغارو "عودة الشرخ بين اليمين واليسار بقوة"، غداة عملية الاقتراع التي تميّزت بنتائج لافتة لليمين واليسار التقليديين (حنب الجمهوريين والحزب الاشتراكي) اللذين استفادا إلى أقصى حد من ظاهرة الأرجحية المنوحة

> للمسؤولين المنتهية ولاياتهم. وأوضح الخبير السياسي برونو كوتريس أنــه "كما في الانتخابات البلدية (عام 2020)، أثبت العالم القديم أنه لا يزال حاضرا"، ويأمل الجميع من اليسار واليمين على السواء أن يكون هذا الأداء مؤشرا لانتخابات 2020.

وأعرب مرشيح حزب الجمهوريين في منطقـة أو دو فرانـس كزافييـه برتران، المرشيح منذ الآن للانتخابات الرئاسية، عن ارتياحه لتسديد "لكمة" لحزب التجمع الوطني اليميني المتطرف.

وصرح رئيس الحزب الاشتراكي أوليفييه فور مساء الأحد "لأول مرة منذ أربع سنوات شرحوا لنا خلالها أننا مقبلون حتما على مبارزة في الدورة الثانية بين ماكرون ولوبان... أثبتت النتيجة عكس ذلك تماما".

ورأى ستيفان زومستيغ خبير الانتخابات في معهد إيبسوس أنه في ظل هذا المستوى من المقاطعة "ليس واضحا" أن النتيجة "مطابقة لواقع البلاد"، مشيرا إلىٰ أن "القسم الأكثر تمسكا بالشرعية

الأحيان أكثر تقدما في السن" هو الذي توجه إلى مراكز الاقتراع. أوليفييه فور



وأوضىح المحلل السياسيي بريس تانتورييه "إنها انتخابات مطبوعة بالخروج من الوباء، وبقلة اكتراث للرهانات الخاصة بها والتى يجد الفرنسيون صعوبة في تمييزها، وبأن الموعد الحقيقى بنظرهم لم يكن الأحد، بل هو الانتخابات الرئاسية بعد 11 شهرا". لكن ذلك لا يحجب النكسة التي لحقت

بحــزب ماكــرون الجمهورية إلــي الأمام، وحرب التجمع الوطنى بزعامة لوبان، وكلاهما لا يملك معقلا انتخابيا.

وأقر رئيس الحزب ستانسلاس غيريني "بالطبع أصبنا بخيبات أمل". لكن كريستيل لاجييه الأستاذة المحاضرة في العلوم السياسية في جامعة أفينيون رأت رغم النتائج أن "هدذا لا يعنى أن ماكــرون لن يخرج فائزا عــام 2022، يجب التمييز بين انتخابات مرحلية وانتخابات وطنية بمرشحين يجب الفصل بينهما".

모 باماكـو (مالـب) - انفجرت سـيارة عنصر) علىٰ أن تحل محلها قوة أوروبية ما تسبب في سقوط جرحي من الجنود

> رسالة بالبريد الإلكتروني أرسلت إلى الصحافة "هاجمت سيارة لانتحاري صىاحا آلية لقوة برخان فيما كانت تقوم بمهمة استطلاع لضمان الأمن في محيط القاعدة العملانية المتقدمة في

> وكان مســؤول عسكري مالي ونائب محلى رفضا الكثيف عن هويتيهما برخان في غاو.

> وبحسب هيئة الأركان الفرنسية فإن "وحدات الإنــذار، من بينهــا مروحيات تايغر وميراج 2000، تدخلت لدعم القوات الميدانية".

فرنسا لبدء فيك ارتباطها بمنطقة الساحل. وستُلغىٰ قوة برخان (5100

انتحاري يهاجم دورية للقوات الفرنسية في مالي

مفخخلة الاثنين عند مرور أليلة تابعة لعملية برخان في غوســي بوسط مالي، الفرنسيين العاملين ضمن قوة مكافحة الجهاديين في الساحل ومدنيين.

وقالت هيئة الأركان الفرنسية في

وأضافت "أصيب عسكريون فرنسيون ومدنيون ماليون بجروح في انفجار سيارة الانتحاري، وقد تم نقلهم إلى المستشفى العسكري في غاو".

قالا إن ثلاثة جنود فرنسيين أصيبوا بجروح ونقلوا بالمروحية إلئ قاعدة

ويأتي هذا الهجوم فيما تستعد

خاصــة (تاكوبــا) تركــز علـــيٰ مكافحة وبعد ثماني سنوات من وجودها

المستمر في منطقة الساحل، حيث ينتشر اليوم 5100 من عسكرييها، تريد فرنسا الآن الانتقال من مرحلة مكافحة الجهاديين في الخطوط الأمامية إلى مرحلة الدعم والمرافقة (استخبارات، طائرات دون طيار، طائرات مقاتلة... إلـخ). وهـى طريقـة لتقليـل المخاطر وإجبار دول المنطقة على تحمل المزيد من مسؤولية الحفاظ على أمنها. وينتظر الرئيس الفرنسى إيمانويل

ماكرون نقاشات نهاية يونيو الجاري مع شركائه الأوروبيين والجزائر والأمم المتحدة، لتقديم تفاصيل حول خطة العمل الجديدة. لكن وفق المسروع المدروس تعتزم

فرنسا مغادرة قواعد في شهمال مالي (في مناطق تيساليت وكيدال وتمبكتو) بحلَّول نهاية عام 2021 لتركيز وجودها على طريق غاو وميناكا، أي قرب ما يسمى منطقة "المثلث الحدودي" بين مالى والنيجر وبوركينا فاسو، وكذلك في نيامي عاصمة النيجر.

وتمثل خطـة العمل الجديدة قبل كل شيء اختبارا للجيوش المحلية التي ستجد نفسها في طليعة الجهد الأمني.